سياسة الشفافية الخاصة ببنك الاستثمار الأوروبي

يقوم بنك الاستثمار الأوروبي حاليا بمراجعة معايير الشفافية الخاصة به. ويخضع مقترحه لتنقيح سياسة الشفافية (مسودة سياسة الشفافية) للتشاور العام حيث قامت 53 من منظمات المجتمع المدني بتقديم اقتراحاتها في 12 مارس 2021.

إن منظمات المجتمع المدني الموقعة لديها خبرة وتجربة كبيرة بخصوص الشفافية في الاتحاد الأوروبي وممارسات المؤسسات المالية الدولية.

رغم تقديرنا لمبادرة بنك الاستثمار الأوروبي وجهوده في القيام بعملية مراجعة لسياسة الشفافية الخاصة به، فإن لدينا مخاوف حقيقية من تبعات تبني معايير الشفافية المقترحة على أنشطة بنك الاستثمار الأوروبي.

كما هو موضح أدناه، من شأن المقترح أن يخفض المستوى القائم من الشفافية بخصوص عدة نقاط هامة، ولن يضمن نفس المستوى من الشفافية الذي لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى، ولن يتمكن من الاستجابة للدعوات المستمرة من البرلمان الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني لتحسين الشفافية في أنشطته.

1. المقترح سيقلل المستوى الحالي من الشفافية

رغم أن بنك الاستثمار الأوروبي يروج عملية المراجعة الحالية باعتبارها تعزز الشفافية، ستؤدي المراجعات المقترحة إلى تخفيض المستوى القائم من الشفافية. وأهم النقاط التي نطرحها هي التالية:

لا يوجد معيار واضح لنشر المعلومات بفاعلية: مسودة سياسة الشفافية تقترح تعديل الصياغة فيما يتعلق بتحديد أي الوثائق يتم نشرها في سجل بنك الاستثمار الأوروبي الخاص بالاستثمارات المنشودة بحيث يتم حذف وثائق معينة رغم أنها أساسية ووثيقة الصلة بالقضايا المطروحة (مثال بيان/دراسة الأثر الاجتماعي والبيئي). علاوة على ذلك، سيتم نشر التفاصيل الخاصة بقائمة الوثائق المتعلقة بالمشاريع المنشودة في صفحة الأسئلة الشائعة وليس في سياسة الشفافية مباشرة. يجب أن تتضمن سياسة الشفافية حد أدنى من الوثائق الإلزامية التي يجب أن يتم نشرها في سجل بنك الاستثمار الأوروبي لكل مشروعات الاستثمار المنشودة (انظر الملحق، القسمان 3 و4).

استثناءات أوسع لعدم إتاحة المعلومات/الوثائق: علاوة على ذلك، لو تم تبني مسودة سياسة الشفافية المقترحة وفقا للمراجعة الحالية، سيتمكن بنك الاستثمار الأوروبي من منع الإفصاح عن المزيد من الوثائق. على سبيل المثال، تسعى مسودة سياسة الشفافية إلى زيادة المعلومات/الوثائق المحمية وفقا للمصلحة التجارية بطريقة غير حصرية. لكن هذا الاستثناء يجب ألا يطبق إلا بشكل صارم، وفقط في الحالات التي يتضح فيها أن هناك خطر فعلي ومحدد يضر المصلحة التجارية قائم بشكل متوقع وليس افتراضي فقط. إن بنك الاستثمار الأوروبي ليس لديه حرية تصرف مطلقة في وضع استثناءات تؤدي إلى حجب المعلومات (انظر الملحق، القسم 2).

التزامات أقل على مروجي المشاريع: سياسة الشفافية المقترحة ستلغي التزام المروجين بإتاحة تقييم الآثار البيئية والوثائق المرتبطة بها للجمهور. وبالنظر لأهمية إعلام الناس المتأثرين بعمليات بنك الاستثمار الأوروبي بالمعلومات المتاحة عنها، سيمثل هذا نكسة كبيرة من حيث الشفافية (الملحق، القسم 6).

2. معيار الشفافية لدى بنك الاستثمار الأوروبي أدنى من مؤسسات التمويل الدولية الأخرى

معايير بنك الاستثمار الأوروبي الحالية منخفضة بالفعل مقارنةً بمعايير الشفافية التي تطبقها مؤسسات التمويل الدولية الأخرى. وفقا لمؤشر شفافية المساعدات، سجلت ممارسات الشفافية لدى بنك الاستثمار الأوروبي في 2020 مستوى 100/58,9 نقطة فقط في مقابل مؤسسات التمويل الدولية الأخرى التي وصل بعضها إلى مستوى 100/98 نقطة.

لرفع معاييره لكي تصل لمستوى معايير مؤسسات التمويل الدولية الأخرى، يجب أن يقوم بنك الاستثمار الأوروبي على سبيل المثال بالبدء في **نشر المعلومات المتعلقة بقائمة توزيع تخصيص المستفيدين النهائيين من عمليات التمويل الوسيط** (الملحق، القسم 7). علاوة على ذلك، يجب أن يقوم البنك أيضا بتغيير ممارساته والبدء في **نشر جداول أعمال اجتماعات الهيئات الإدارية لبنك الاستثمار الأوروبي في توقيت مناسب** وليس فقط قبلها بيومين (الملحق، القسم 3). هذه ممارسة منتشرة بين مؤسسات التمويل الدولية الأخرى التي لديها أسلوب أكثر انفتاحا في القيام بأنشطتها المالية المحددة.

3. الفشل في تنفيذ توصيات البرلمان الأوروبي

مقترح بنك الاستثمار الأوروبي يفشل أيضا في الاستجابة للدعوات المتكررة من البرلمان الأوروبي برفع مستوى الشفافية. في تقريره السنوي لعام 2019، دعا البرلمان الأوروبي بنك الاستثمار الأوروبي لمراجعة سياسة الشفافية الخاصة به بهدف "نشر معلومات أكثر وفرة عن كل أنشطته التمويلية في التوقيت السليم" (الفقرة 79). وكما هو موضح أعلاه، المقترح الحالي لن يضمن نشر معلومات أكثر وفرة في توقيت سليم.

نفس التقرير حث البنك على ضمان أعلى مستوى من النزاهة لوسطائه الماليين وضمان أن تكون قروض الوسطاء الماليين خاضعة لنفس شروط الشفافية المنطبقة على الأنواع الأخرى من القروض (الفقرة 81). ورغم هذا، مسودة سياسة الشفافية لا تقدم أي تحسينات فيما يتعلق بعمليات التمويل الوسيطة (الملحق، القسم 7). مسودة سياسة الشفافية لا تستجيب أيضا لدعوة البرلمان "للمزيد من الشفافية فيما يتعلق باجتماعات لجنة الإدارة ومخرجاتها" (الفقرة 77 – الملحق، القسم 3).

مراجعة سياسة الشفافية فرصة عظيمة لتحسين الحوكمة وعمليات صنع القرار التشاركية والمساعدة على مكافحة الفساد وتحديد المنافع البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة، بالإضافة إلى تجنب الآثار الضارة على المجتمعات والأنظمة البيئية الحساسة. ولكن، لتحقيق هذه الإمكانيات تحتاج المسودة الحالية إلى تعديلات جوهرية. لكن لو بقت على حالها، سيتأخر بنك الاستثمار الأوروبي سيتأخر عن المؤسسات النظيرة ويفشل في ضمان المحاسبة المطلوبة بشدة أمام مواطني الاتحاد الأوروبي.

للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا لمخاوفنا وتوصياتنا بخصوص مقترح سياسة الشفافية المستقبلية الخاصة ببنك الاستثمار الأوروبي، يرجى قراءة المرفق الذي يتضمن النسخة الكاملة من الوثيقة المقدمة من منظمات المجتمع المدني بخصوص مسودة النسخة المنقحة من سياسة الشفافية.